الديمقراطية أو سلطة الشعب

أصبحت الديمقراطية الآن الخيار الجدي الوحيد لمعظم الشعوب ، وأصبح التظاهر في الشارع لتأكيد (سلطة الشعب) هو الطريق الوحيد للحصول على الديمقراطية.

ولكن، ماذا نعني حقاً بسلطة الشعب؟ وهل هي سلطة حقاً؟ وهل هي في يد الشعب؟ صدر حديثاً كتابان يطرحان هذه الأسئلة من وجهتي نظر مختلفتين تماماً، ويرددان صدى ٢٠٠٠ عام من الجدل بين الراديكاليين و المحافظين،وهما: (تحرير الشعب: قصة الديمقراطية) تأليف جون دنّ – و(الديمقراطية و سلطة الشعب: الخوف و الكراهية)، تأليف جون لوكاس-

من ناحية أولى، المنظّر السياسي الراديكالي البريطاني جون دن، يقول إن الانتخابات الحرة والنزيهة هي مجرد ظل باهت لما كانته الديمقراطية يوماً، ولما يمكن أن تكونه مرة أخرى. ومن ناحية أخرى، المؤرخ الهنغاري المولد، جون لوكاس يحذر من أن السلطة الشعبية معرضة للانحراف سريعاً نحو شعبية فارغة و تعصب قومي.

كلا الباحثين يستجيبان لشيء جديد لافت في عالم يحتوي على أكثر من ١٢٠ ديمقراطية، وحيث تحمل الأخبار اليومية لنا قصص الثورات المطالبة بالديمقراطية من أماكن غير متوقعة مثل قرغيزستان و منغوليا، وحيث نشعر حتى الحكومات الديكتاتورية بالحاجة إلى إجراء الانتخابات من أجل شرعنة سلطتها

خلال النصف الأول من القرن العشرين، عانى الديمقراطيون الهزائم أمام الأحزاب و الأنظمة الأكثر قسوة والتي تصور الحكومات الديمقراطية على أنها ضعيفة و معرضة، بطبيعتها، للتشظي و الانقسام . وخلال النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت الظروف أفضل قليلاً. حيث تدخل الاتحاد السوفيتي في إجراء الانتخابات في عشرات من البلدان، بينما قام (المذهب الواقعي) السائد في مجال العلاقات الدولية بتشجيع الغرب على دعم بعض الأنظمة الديكتاتورية (طالما كانت هذه الأنظمة إلى جانبنا)، وعلى الإطاحة ببعض القادة الذين تم انتخابهم ديمقراطياً مثل حكومة مصدق في إيران و سلفادور الليندي في تشيلي (إذا كانوا غير مؤيدين لنا).

اليوم، تظهر الديمقراطية منتصرة. ولم يسبق لنموذج حكومي واحد أن كان مقياساً يتم بموجبه الحكم على جميع الأنماط الحكومية ، ولم يسبق أن كانت أعظم قوة في العالم ملتزمة إلى هذا الحد بتعزيز الديمقراطية في العالم وبالقوة إذا اقتضى الأمر.

في هذا الشيء الكثير مما يستحق الاحتفاء. ولكن الديمقراطية غنية بالتناقضات والالتباس ، ومن حيث النظرية و التطبيق. فإذا تعمقنا قليلاً في المشاهد الملوءة بالحماسة كتلك التي شاهدناها في كييف على سبيل المثال، سرعان ما سنكتشف أنها تحجب مكائد و صراعات أكثر تعقيداً بين النخب هناك.

كل هذا أدى إلى ظهور وابل من الكتب تتناول موضوع الديمقراطية. كان الاهتمام الأساسي بالنسبة لبعض هذه الكتب هو أن الديمقراطية لا تبدو بخير حتى في مواطنها الأكثر ثباتاً: فعدد المقترعين الذين يشاركون بالانتخابات بدأ ينخفض بصورة كبيرة، وفي بلدان عديدة تراجع الإقبال على الانتساب إلى الأحزاب السياسية. وطرح عدد آخر من هذه الكتب تساؤلات بشأن ما إذا كانت الديمقراطية متساوقة و متناغمة فعلاً مع اقتصاد السوق.

كتاب عالم يحترق لمؤلفه آمي تشوا، على سبيل المثال، يوضح أن السوق و الانتخابات كثيراً ما يجتذبان المجتمع باتجاهين متعاكسين. فاقتصاد السوق الحر يميل إلى تفضيل الأقليات في عالم التجارة والأعمال مثل اليهود في روسيا و الصينيين في إندونيسيا، في حين أن الأغلبيات حديثة العهد بالسلطة تميل إلى تقييد هذه الأقليات و الحد من حرياتها و أحيانا تتجاوز هذا. كتاب الجانب المظلم للديمقراطية لمؤلفه مايكل مان يرسم صورة أكثر صرامة إذ يبين أن الديمقراطيات الوليدة قد تكون الأكثر عرضة لارتكاب فظاعات الإبادات الجماعية.

الحكومات الاوتوقراطية التقليدية تكون مستقرة بصورة عامة، شأنها في ذلك شأن الديمقراطيات الناضجة (العريقة). ولكن، عندما يضطلع شعب ما بالسلطة للمرة الأولى، تكون طاقته موجهة بالدرجة الأولى ضد الأقليات ذات الحظ العاثر، مثل (التاميل) في سريلنكا، (التتسيس) في راوندا، أو الكاثوليك في شمالي ايرلندة. ومما له مغزى عميق أن كل البلدان الواردة في تقرير منظمة حقوق الإنسان(هيومان رايت ووتش) لاحتوائها على صراعات أثنية في بداية هذا العقد، من أرمينيا إلى تركيا، قد أجرت مؤخراً انتخابات علنية حيث كانت المجموعات المعارضة أكثر قومية من الحكومة. بعض هذه الأسباب دفعت فريد زكريا إلى أن يقول في كتابه مستقبل الحرية إنه يجب على الغرب أن يدعم الحرية أكثر من دعمه الديمقراطية: حيث أننا لن نضمن أن تصبح الحكومات المنتخبة بطريقة ديمقراطية حكومات عادلة إلا بعد الحصول على الحريات و الحقوق ورسوخها.

ومع ذلك، تبقى الديمقراطية هي الفكرة المسيطرة، وفي كتابه تحرير الشعب، يقدم جون دنّ تفسيراً مبدعاً للأسباب و التغيرات التي جعلتها كذلك. ويقول إنها بدأت "كعلاج مرتجل لمصاعب يونانية محلية جداً"، ولم تكن فكرة إشراك سواد الشعب في الحكم قد أسست على مبادئ و قواعد راسختين، بل كانت خطوة تكتيكية اتخذها القائد الأثيني كليستينيس، سعى من خلالها الى حشد التأييد ضد منافسيه الأرستقراطيين و الحلفاء الإسبارطيين.

وخلال الأعوام ال٢٠٠٠ التي تلت ذلك، اختفت الديمقراطية، وكان الجدل بشأن الديمقراطية بديلاً عن الملكية يحسم دوماً لصالح الملكيين. حذر نقاد الديمقراطية من أن أية هيئة تشريع شعبية ستفتقر حتماً على الكفاءة وستكون عرضة للتأثر بالعواطف. وسيزدهر زعماء الدهماء و سيعمل القادة بلا حياء بدافع من مصالحهم. كان أفلاطون من أكثر نقاد الديمقراطية تأثيراً، وكان أستاذه سقراط من ضحايا التعصب الذي قادت إليه الديمقراطية.

وبالنسبة لأبرز الشخصيات التي شكلت المنارات الأولى للفكر السياسي، مثل مونتسكيو و هيغل ، كانت الديمقراطية شيئاً من الماضي. وكانت شكلاً من أشكال الحكم التي جربت و أخفقت. وكما إن كثيراً من مؤيدي الحكم الفردي الاستبدادي صوروا الخيار السياسي الأساس على انه اختيار بين النظام و الفوضى، فإن معظم الأشخاص من ذوي التفكير الراجح قبل عام ١٨٠٠ رأوا أن الديمقراطية تتسم بقدر كبير من عدم الاستقرار مما يجعلها غير قادرة على تعزيز حكومة جيدة. وحتى جون آدمز، وهو احد الرؤساء الأمريكيين الأوائل كتب يقول (لم توجد في الماضي آلية ديمقراطية لم تنته إلى الانتحار).

لقد اثبت التاريخ خطأ اعتقادات هؤلاء بالطبع، إذ يبدو معظم الديمقراطيات بصحة جيدة برغم مراحل الركود التي تمر بها أحيانا. ولكن الذي انتصر و بقي هو نوع مختلف كثيراً من الديمقراطية. شيد الأثينيون نظاماً مفصلاً لحكم أنفسهم بأنفسهم، وكان يشمل كل شيء من الضرائب إلى القضاء، مما أتاح لهم أن يختاروا الكيفية التي يريدون أن يحيوا بموجبها مع بعضهم.

أما الديمقراطية الحديثة فتختلف عن ذلك كثيراً إذ تتألف من بعض الخيارات التي لا تتوفر إلا من وقت إلى آخر، وتخضع لتقييدات كبيرة، وتتعلق بتحديد أي من المجموعات الصغيرة(النخب) ستقوم باتخاذ القرارات نيابة عن الشعب. النتيجة، على حد تعبير دن، هي: (ان ما نعنيه بالديمقراطية ليس أننا نحكم أنفسنا بأنفسنا بل أن دولتنا تستمد شرعيتها منا)، وأننا نتمتع(بفرصة معقولة) لصرف هذه الدولة من مهماتها عندما لا تعود تخدم مصالحنا.

إن انتصار نسخة تمثيلية (نيابية) من الديمقراطية ليس هو ما يثير قلق جون دن. بل إن ما يثير قلقه هو أن الأفكار و المبادئ الديمقراطية قد انقلب عليها و شوهها المؤمنون باقتصاد السوق التنافسي. من يسميهم هو ب(الأنويين) أو (الأنانيين) قد حطوا من قدر الديمقراطية وذلك لمصلحة و منفعة اقتصاد السوق الذي أصبح (التقنية الأقوى و الأكثر فعالية في تفكيك و هدم أي نظام مساواتي سبق للإنسان أن صاغه و شكله). إن دن مصيب عندما يشير إلى التوازي و التلازم بين صعود الديمقراطية القائمة على التنافس وصعود اقتصاد السوق التنافسي. لكن الديمقراطية ساهمت في صوغ اقتصاد السوق بقدر ما ساهم هو في صونها. فالانتشار العالمي لحق الاقتراع في أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين كان بصورة أساسية استجابة للثقل الاقتصادي و السياسي المتزايد للطبقة العاملة. وفي جميع الأماكن التي استطاعت هذه الطبقة الفوز بالانتخابات فيها، استطاعت أيضا أن تفوز بالضمان الاجتماعي و العناية الصحية و حق التعليم. تبين بعض الأبحاث الحديثة وجود ارتباط وثيق عبر العالم بين وجود الديمقراطية و وجود معدلات مرتفعة للإنفاق الحكومي على الخدمات العامة والضمان الاجتماعي، إضافة إلى وجود اهتمام اكبر بقضايا البيئة.

إن التأويل التاريخي الذي يقدمه دن هو تفسير شديد الإقناع، خاصة إعادة بنائه، بالتفصيل، للمناظرات التي رافقت الثورتين الفرنسية و الأمريكية، إذ يرى أن أنصار (مذهب سلطة الفرد) هم الذين سيطروا بعد موت الثورات و تراجع أنصار (مذهب المساواة) عن مسرح الأحداث، ويتساءل دن عما سيحدث فيما بعد لصيغة ننشرها من بلد إلى آخر بحيث تصبح الطريقة الوحيدة التي نختارها لإدارة عالمنا المستقبلي، هذا العالم الذي تسيطر عليه مصالح أشخاص أنانيين مغرورين يؤمنون فقط بمبدأ الفردية.

ليس جون دنّ دوغمائياً بل إن أسلوبه فلسفي و مثير للقلق. و اعتراضه على الديمقراطية يتعلق بالمساواة. إذ كيف يمكن إدارة عالم تكون جميع الأمم فيه،صغيرها و كبيرها، ملتزمة بأدق تفاصيل تعريف الديمقراطية، في حين أن المساواة بين الأمم و المساواة بين مواطني كل أمة من هذه الأمم هي ببساطة ليست جزءا واقعيا من هذه المعادلة؟ وفي حين يوجد رابحون وخاسرون بصورة متعمدة و محددة سلفاً في عالم من اللامساواة الدائمة؟

ولماذا،على سبيل المثال، نرى أن المدافعين المتحمسين عن تعزيز الديمقراطية خارج بلدانهم يكرهون أن يطبقوها داخل الشركات أو حتى داخل الأسرة؟ كل هذا يجعل من الديمقراطية منارة إرشاد واهنة ويتولد عنها بعض الأسئلة الخطرة.

فالنظام الاقتصادي الملازم للديمقراطية يجعل حرية الاختيار مجرد وهم. ويترك لنا القليل فقط كي نصوت عليه.

ويثبت أن الديمقراطية التي نزينها كي نصدرها للعالم ليست قادرة على الإجابة على الأسئلة الكبرى المتعلقة بالبقاء و المساواة والسلام. فالمبدأ الفردي الذي يغريه و يحرضه تدفق رؤوس الأموال هو أكبر منا جميعا.

لماذا إذاً نحاول التأثير في القضايا الصغيرة ؟ لأن العولمة، حتى في عالم واحد ديمقراطي، تسلبنا القدرة على التأثير في القضايا المهمة. و(ينحدر البرلمان إلى مجرد كيان تابع لسوق الأسهم،) على حد تعبير غونتر غراس. ولكل هذا تأثير استنزافي يبدد القدرة العالمية على التأثير.

هل هذا أفضل ما يمكن للجنس البشري فعله؟ ليس لدى جون دن إجابة نهائية. فالديمقراطية هي أفضل ما توصلنا إليه حتى الآن. ولكنه يعرب عن أمله بأن تصبح الديمقراطية في المستقبل شيئاً أكبر من مجرد مجال لاستعراض براعة المتنافسين في الانتخابات. إذ إن هذه مجرد بداية وليست نهاية. فالديمقراطية الحديثة هي مفهوم لا يتعدى عمره ٦٠ عاماً.

جون لوكاس، مؤلف الكتب الرائعة عن تشرشل و هتلر، له موقف مختلف تماماً من الديمقراطية و سلطة الشعب: وهو موقف خوف و كراهية. العيب الأساس برأيه ، وبرأي كثير من النقاد المحافظين في الماضي، هو أن سيادة الشعب إذا لم تخضع لأية قيود و ضوابط، تطلق العنان لعدد هائل من الشرور و المفاسد وتؤدي إلى انحطاط كبير للحضارة. فوجود السلطة في يد الشعب بصورة فعلية سيجعل كل أنواع الأمراض ممكنة، بما في ذلك اضطهاد الأقليات وحتى تدمير الديمقراطية بحد ذاتها.

ويتضمن كتابه اقتباساً مثيراً للاهتمام من أقوال هانز كيركلر، الشخص الذي ساعد على وضع الدستور الألماني بعد الحرب عام ١٩٤٦، رفض كيركلر أن يتضمن الدستور الألماني عبارة (كل السلطات تنبع من الشعب) وذلك على أرضية الاعتقاد انه عندما تكون سلطة الشعب مطلقة، يمكن للشعب أن يختار أن يحل حكم الفرد مرة أخرى محل الديمقراطية. ولهذا كان من الضروري إرساء قوانين و حقوق تضع قيوداً على الشعب كما تضع قيوداً على الحكومة.

كما إن من صاغوا الدستور الأمريكي كانوا على وعي كامل بخطر سلطة الشعب المطلقة، وحاولوا أن يبنوا نموذجاً (لحكومة مختلطة) كي تبقي سلطة الشعب تحت المراقبة. وتضمنت هذه الحكومة عنصراً ملكياً يتمثل بشخص رئيس الجمهورية، وعنصراً أرستقراطياً يتمثل بالهيئة الانتخابية و مجلس الشيوخ، وعنصراً ديمقراطياً يتمثل بمجلس النواب. ولكن خلال ٢٠٠ عام، من وجهة نظر لوكاس، تم تفريغ العنصر الأرستقراطي من مضمونه، مما ترك حكومة شعبية غير صحيحة. إن الحضارة الأمريكية (المتحولة و المثيرة للقلق) تتميز، على حد قول لوكاس، (بالازدياد المطرد للحسية والابتذال و السوقية و الوحشية)، وقد أصبحت حالتها مثالاً للتعصب القومي في العالم الحديث، حيث أنها ثملة بعبادة الراية والشعور بالتفوق والتميز

ساد الاعتقاد بان الديمقراطية ستكون أكثر انفتاحاً و مباشرة و بساطة و صدقاً ولكنها، بدلاً من ذلك، كثيراً ما اتضح أنها معقدة و غامضة وتلجأ عمداً إلى التلاعب و المناورة. كان تأثير كل هذا سيبقى في حده الأدنى لو أن دور الحكومة في حياة الناس كان هامشياً. لكن الديمقراطية نمت (بشكل متواز) ليس فقط مع اقتصاد السوق الرأسمالي بل أيضا مع السلطات الأكبر التي تتمتع بها الدولة الحديثة. وتتمثل المشكلة بالنسبة لحكومات كثيرة في أن نفوذها لا يرقى إلى مستوى صلاحياتها، مما يصعب اتخاذها قرارات صعبة، مثل قرارات إصلاح نظام الضمان الاجتماعي أو القرارات المتعلقة بالتغيرات البيئية و المناخية. لا شك في أن حلنا لمشاكلنا عن طريق عد (إحصاء) الرؤوس بدلاً من قطعها يعد تقدماً الآن. لكن الديمقراطية ليست شيئاً مفرداً كما إنها ليست نهاية التاريخ- إنها تتطور بسرعة.

إن جون لوكاس، مثل جون دنّ، لا يقدم أية حلول، أو أية طمأنة لهؤلاء الذين يساورهم القلق على تمتع سياساتنا بالصحة الجيدة. لكنهما يذكران بالجدل العميق الذي لم يحسم بعد ، والذي ما زال كامنا وراء الانتصار العالمي الظاهري للديمقراطية.

ترجمة و إعداد: نوال لايقة
عن:
صحيفة فايننشال تايمز البريطانية ، العدد الأول من أيار ٢٠٠٥
و صحيفة الغارديان البريطانية ، عدد السادس عشر من أيار ٢٠٠٥

هنالك شيء ما مثير في القاهرة

صادق البرلمان الدمية المصري على ادخال انتخابات رئاسية تنافسية- برغم وجود تقييدات قد تؤدي الى حرمان مرشحين معارضين اقوياء المشاركة. كما ان المجموعات المعارضة للرئيس حسني مبارك و حكومته يبدون اشارات متجددة على الحيوية. فهل يكون ذلك بداية لثورة في بلد مخدر سياسيا؟

في العشرينيات، عندما كانت مصر في طور التحرر من الحكم الاستعماري البريطاني، كانت قد جربت ادخال مؤسسات ديمقراطية موازية لما في اوربا، و اجراء اول انتخابات برلمانية في البلد. و مما يثير الحزن، ان ما يتم تذكره الان باعتبارها "تجربة ديمقراطية" لم تدم طويلا، و انزلقت مصر عائدة الى حكم استبدادي اعتادته منذ ايام الفراعنة. فهل اننا على وشك الدخول في محاولة اخرى لإقامة حكم الشعب؟ ففي يوم الثلاثاء ١٠ آيار ، صادق البرلمان الدمية المصري على تغيير الدستور، كما طلب الرئيس المصري حسني مبارك، إدخال انتخابات رئاسية تنافسية- برغم كونها مقيدة مما قد يمنع مرشحين مهمين من المعارضة من المشاركة. و لغاية هذا التاريخ، لم يكن الناخبون قادرين على التصويت سوى بنعم او لا لمرشح وحيد اختير من قبل البرلمان، الذي يحتل جميع مقاعده تقريبا حزب مبارك، الحزب الوطني الديمقراطي. كان الرئيس، الذي هو في السلطة منذ ٢٣ عاما، قد انتخب بهذه الطريقة اربع مرات. وبرغم عمره الذي ناهز (٧٧) عاما و تدهور حالته مؤخرا، الا انه من المتوقع ان يشارك للمرة الخامسة في ايلول القادم. لو حدث ذلك، فيبدو أنه سيفوز، بوجود منافسة او عدمها. جاء قرار السيد مبارك قبول منافسة انتخابية محدودة بعد تسليط ضغوط من قبل الرئيس جورج بوش، الذي سوف تتعزز حملته لنشر الديمقراطية في الشرق الاوسط بشكل كبير لو ان مصر- اكبر البلدان العربية من حيث عدد النفوس، بحدود ٧٨ مليوناً –ادخلت نظاما انتخابيا متعدد الاحزاب. و في عطلة نهاية الاسبوع الماضية حث السيد بوش السيد مبارك على السماح بـ" حملة حقيقية" للفوز بمنصب الرئيس. و لكن التعديل الذي تمت المصادقة عليه يوم الثلاثاء لن يسمح بذلك. فالمجموعات السياسية التي حرمت المشاركة، مثل (الاخوان المسلمون)، لا تستطيع ان تسمي مرشحين، في حين يجب على المستقلين ان يحاولوا التغلب على عقبات من المستحيل تجاوزها تقريبا، منها الحصول على تأييد ما لا يقل عن ٦٥ عضواً من البرلمان، في الوقت الذي لا يمتلك اكبر حزب معارض سوى ١٥ مقعدا. ان كلام السيد مبارك عن الليبرالية المحدودة قد جوبه باحتجاجات من جانب تحالف اصلاحي مهلهل يطالب بمزيد من التغيرات العميقة، و يتحرك تحت شعار "كفاية" . و عندما اجتمع البرلمان يوم الثلاثاء، سار المحتجون على شوارع القاهرة، طالبين من المصريين مقاطعة الاستفتاء الذي سوف يجرى للمصادقة على التعديل الدستوري.

عودة الاخوان

يبدو ان الحديث عن التغيير قد اثار ايضا (الاخوان المسلمون)، الذين كانوا هادئين كثيرا منذ ان تم منعهم في الخمسينيات و لكنهم كانوا يحتفظون بتأييد شعبي كبير. في الايام الاخيرة قام الاخوان باحتجاجات كبيرة في المدن المصرية، مطالبين بالإصلاحات. اعتقل مئات من اعضائهم ، بضمنهم احد قادتهم، عصام العريان، الذي ذكرت التقارير أنه صرح بعد اعتقاله يوم الجمعة بأنه سيحاول ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية. كما يمتلك الاخوان ايضا تواجدا قويا في الاردن و شرعوا اخيرا بالظهور في سوريا، برغم عمليات القمع التي تعرضوا اليها على يد السلطات في الثمانينيات. انها تشكل التيار الاساس للمجموعة الاسلامية، التي تبحث عن دولة تستند الى القانون الاسلامي، برغم اختلافه عن النمط الايراني الثيوقراطي. بعد ان تعلموا من الاحباط الشعبي العربي نتيجة فشل حكوماتهم في تأمين مستويات معيشية افضل، تبنى الاخوان في السنوات الاخيرة مثل هذه القيم"الغربية" كحكم البرلمان، فصل السلطات و حماية الاقليات. و ايمن نور، زعيم حزب الغد الديمقراطي، يخطط ايضا لترشيح نفسه للرئاسة. برغم ان حزبه شرعي، الا انه يعاني حملة مضايقات رسمية، تشمل تقديمه للمحاكمة بتهمة تزوير تواقيع عندما قام بتاسيس حزبه. لو وجد مذنبا او تأخرت محاكمته فانه قد يحرم المشاركة. وكما لاحظ تقرير الامم المتحدة بشأن تطور الانسان العربي الشهر الماضي، فان العديد من انظمة المنطقة تمارس" شرعية الابتزاز"، محافظين على مناصبهم عن طريق الظهور باعتبارهم الظهير الوحيد الذي يقف بوجه الفوضى او صعود المتطرفين الاسلاميين. ان مصر ليست مستثناة. فأمريكا، بريطانيا، و فرنسا كانت منذ امد بعيد تفضل استمرار الاصدقاء المستبدين من امثال حسني مبارك على المخاطرة بصعود الاسلاميين و المجموعات الاخرى المحتملة غير الصديقة من خلال صناديق الاقتراع. و الان، يبدو ان ادارة بوش قد اصبحت لديها فكرة ثانية- في الايام الاخيرة، قالت إنها ليست قلقة كثيرا بشأن انتخاب حكومات اسلامية في الشرق الاوسط طالما كانت ديمقراطية. في السنة الماضية، قال الرئيس اليمني، علي عبد الله صالح، بخصوص الضغوط المتنامية من اجل اجراء اصلاحات ديمقراطية ان على القادة العرب ان يشذبوا شواربهم الان قبل ان يقوم شخص ما اخر بحلاقتها. ان السيد مبارك يقوم الان بإتباع هذه النصيحة، بالتظاهر بالديمقراطية في الوقت الذي يقوم فيه بالتزييف من خلف الكواليس لكي يفوز هو او من يقوم باختياره. و لكن هل يجازف بفقدانه السيطرة على الموقف؟ اضافة الى حالة الهياج من جانب المجموعات المعارضة، كان هنالك في الفترة الاخيرة دلالات على تشجع القضاء و المؤسسات الاخرى على المطالبة بالحريات: فالقضاة، على سبيل المثال، يطالبون بقانون جديد يضمن استقلالهم عن الحكومة، اضافة الى الحق بالإشراف على الانتخابات. في الشهر الماضي كان هنالك عدد من العمليات الانتحارية ايضاً و هجمات اخرى في القاهرة، مشيرة الى احتمال ولادة (مليشيات اسلامية) التي كانت السلطات قد سحقتها في التسعينيات. ليس امرا مستبعدا من ان تصاعد الاحباط الشعبي من تحرك مصر البطيء تجاه اجراء الاصلاحات السياسية و الاقتصادية قد يترجم الى انتفاضة اسلامية- من قبل المتطرفين العنيفين، او من قبل الاخوان المعتدلين او كليهما. قد يحاول السيد مبارك مقاومة مثل هذا التهديد عن طريق تهيئة ولده ذي الفكر الحديث، جمال، خليفة له. لقد جعل الرئيس ابنه مسؤولاً عن المكتب السياسي في الحزب الحاكم، وهي الجهة التي منها كان يضع ملاكاً جديدا من المصلحين الليبراليين في الدرجات العليا للنظام. لوحظ تأثير الليبراليين في القرارات الاخيرة بإلغاء محاكم امن الدولة القاسية و في خلق هيئة حقوق الانسان- برغم ان على تلك الحركات بعد ان تضع حدا للتعذيب و العقوبات التي لا تتم عن طريق المحاكم. و لغاية هذا الوقت، لم تكن صورة السيد مبارك الابن الاصلاحية كافية للتغلب على سخط المصريين من محاولة الاب فرض نظام الخلافة الفرعونية. اضافة الى ذلك، يعد العديد من المصريين ان السيد مبارك الاب قريب جدا من امريكا و اسرائيل، و على الاغلب سوف يصبغ ابنه بذات الفرشاة. لذلك، ففي هذه المرحلة في الاقل، فان خطة تنصيب جمال قد وضعت في الجليد. و لو حاول الرئيس في مرحلة ما ان يفرض ابنه على الشعب، فان ذلك قد لا يزيد الا الضغوط من اجل اجراء تنافس مفتوح حقيقي- الذي قد يبدو فيه الاسلاميون اقوى المرشحين.

ترجمة: فاروق السعد
عن: الايكونومست